حقوق الانسان في دول عالم الجنوب

أ.م.و. مها عبد اللطيف حسن

الاخوة والاخوات الزملاء يسعدني ويشرفني اليوم ان اكون معكم والتقي بكم خاصة وان البعض منكم كانوا من طلابي والان أصبحوا زملائي . واشكر رئاسة المركز لاتاحتي هذه الفرصة للتواصل معكم واخص بالذكر رئيس المركز السابق الاخ الدكتور خيري عبد الرزاق الذي وافق على منحي التفرغ العلمي في المركز والشكر موصول الى رئيس المركز الحالي الدكتور نبيل محمد سليم .

في البداية، لابد من القول ان هذا الموضوع قد تم تناوله بشكل واسع ومتكرر في السنوات الاخيرة لأهميته، وعلى جميع الصعد، القانونية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية . لذلك حاولت الخروج عن الاطار التقليدي في بحث الموضوع وتناوله من منظور جديد .

انطلق البحث من سؤال مهم الا وهو :

لماذا يتم الحديث دائماً عن حقوق الانسان في دول عالم الجنوب ؟ ولماذا لايتم الحديث عن تلك الحقوق في دول عالم الشمال او الدول المتقدمة؟

ومن اجل الاجابة عن هذا السوأل انطلق البحث من فرضية مفادها :

ان حقوق الانسان في دول عالم الجنوب تعاني من اختلالات عديدة تعيق ضمانات هذه الحقوق على مستوى الدولة والمجتمع لابد من إدراكها وتجاوزها، سواء كانت هذه الاختلالات ناشئة بأسباب فكرية، نظرية، وظيفية، مؤسسية .

لذلك المشكلة الاساسية التي تصدى لها البحث، لاتتضمن السعي الى إثبات البعد الانساني لتلك الحقوق والذي تضمنته المواثيق العالمية والدولية وفي دساتير الدول.

ولكن من الضروري البحث عن أسباب تجاهل تلك الحقوق رغم إقرار حكومات دول عالم الجنوب بتلك الحقوق في دساتيرها وتوقيعها على المواثيق العالمية التي تدعو الى ضمانها .

كان لابد من العودة والبحث عن جذور هذه المشكلة من خلال البحث في الموانع التأريخية، الفكرية، السياسية، الاجتماعية و المؤسسية التي تحول دون السماح للافراد التمتع بتلك الحقوق مع استمرار عملية انتهاكها بشكل يومي في دول عالم الجنوب.

تعرف حقوق الانسان، بشكل عام، بأنها تلك الحقوق الطبيعية التي ينبغي ان يتمتع بها كل البشر واللصيقة بالطبيعة الانسانية ولايمكن نفيها أو إلغاؤها، فهي موجودة دائما مع وجود الانسان ومهمة سلطة الدولة ضمان تمتع الانسان بتلك الحقوق ومنع انتهاكها.

وعلى الرغم من ان حقوق الانسان اصبحت رهانا عالميا لتحقيق الكرامة الانسانية، ماديا ومعنويا، وتوجت بالاعلان العالمي لحقوق الانسان في ١٩٤٨/١٢/١٠، إلا اننا نجد هناك تردياً كبيراً في ضمان تلك الحقوق في دول عالم الجنوب لسببين رئيسين: الاول، عدم إدراك الكثير من الناس لحقوقهم الانسانية بسبب الجهل والتخلف والثاني، هو تأثر تلك الحقوق بنوع العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم فقد يدفع الخوف من السلطة الى عدم ممارسة تلك الحقوق رغم إدراكها ، لذلك نجد ان عدم الاعتراف بتلك الحقوق او انتهاكها هو لصيق بالحكام ذوي النزوع للسيطرة والتسلط.

ومن اجل دعم فرضية البحث كان لابد اولا من تناول السياق التأريخي والفلسفي لنشأة ضمانات حقوق الانسان إذ نجد ان النشئة الفكرية والفلسفية لدعوات ضمان حقوق الانسان مرتبطة بالسياق التاريخي للفكر الاوربي فهذه الحقوق ثمرة جهد العلماء والمفكرين الاوربيين الذين انتزعوها من الكنيسة اولا ومن صراع الطبقات الاجتماعية والاقتصادية الصاعدة ضد النظام الاقطاعي وحقوق الملوك الآلهية، فهي نتاج صراع فكري واجتماعي طويل من اجل ضمان تلك الحقوق .

هذا الصراع المستمر من اجل ضمان تلك الحقوق حتى تتطور وتتبلور عبر وثيقة عالمية هي الاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي مثل الجيل الاول لمنظومة حقوق الانسان وليمتد هذا التطور والحصول على المزيد من الحقوق ليصل الى الجيل الثاني ١٩٦٦ الذي تمثل بالعهدين الدوليين (العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. اما الجيل الثالث فاهتم بحقوق الانسان الجماعية المتمثلة بحق تقرير المصير، التنمية، والهوية الثقافية والان يسعى العالم الى استكمال الجيل الرابع من تلك الحقوق المتمثلة في الحفاظ على البيئة والحفاظ على أيكولوجية الارض.

كان لهذه الاجيال الحقوقية الاربعة اثرها الواضح في نشر الوعي الحقوقي الفردي والشعبي، غير ان هذه المطامح اصطدمت في دول عالم الجنوب بالعديد من الاختلالات يمكن إجمالها

اولا: الاختلالات النظرية :

١- علمانية حقوق الانسان التي ترجع الى ان الاطار النظري لحقوق الانسان انبثق من السياق التأريخي لنشأة فلسفات حقوق الانسان في الغرب وارتباطها في الصراع مع الدين وانتصار العلمانية كواحدة من مرتكزات الفكر الليبرالي الغربي وهذا يفرض على دول عالم الجنوب السير في الخط نفسه لتحرير حقوق الانسان من هيمنة القواعد الدينية وهذا قاد الى مأزق في التطبيق ،خاصة في الدول الاسلامية .

٢- التلازم بين حقوق الانسان والديمقراطية الليبرالية . السؤال الذي يطرح نفسه، هل ضمانات حقوق الانسان لابد ان تتلازم مع الديمقراطية الغربية؟ وهل في غياب هذا التلازم يتم التشكيك في كل فكر يتبنى ضمانات الحقوق خارج المرتكز الليبرالي؟

٣-الفكر الحقوقي الانساني والاستعمار: ومن الاختلالات النظرية هو بزوغ الحركات الاستعمارية في الدول التي كانت مهدا للفكر الحقوقي ،هذه الازدواجية دفعت الى انعدام ثقة دول عالم الجنوب في الطروحات الحقوقية الغربية .

٤- نسبية حقوق الانسان : ويرجع هذا الاختلال الى عدم وجود فهم وتأويل موحد لعالمية حقوق الانسان لتعدد المعاني والدلالات بتعدد التوجهات والبواعث والثقافات

ثانيا : الاختلالات الوظيفية:

١- خصائص الدولة في عالم الجنوب: ان نقل خصائص الدولة الحديثة في اوربا الى عالم الجنوب، بعد الاستقلال، بما تحمله من جذور اجتماعية، ثقافية، واقتصادية غير متطابقة على واقع مجتمعات عالم الجنوب، وضع الاخيرة في مأزق عدم الوضوح الآيديولوجي والفشل في تحقيق مخرجات الدولة الحديثة، فهي لاتزال تعاني من أزمة التقليد الفكري والمؤسسي للدولة الام في اوربا.

٢- الديموقراطية وحقوق الانسان: ان القيادات السياسية في دول عالم الجنوب، لم تميز بين الديمقراطية كمفهوم تأريخي، بوصفها مفهوما انسانيا عاما، وبين الديموقراطية الليبرالية بوصفها نتاج مرحلة ظهور السوق الراسمالية وصعود الطبقة البرجوازية في الغرب.

٣- الطائفية وحقوق الانسان: تعد الطائفية من اهم الاختلالات المؤثرة في وظائف الدولة في عالم الجنوب، وخاصة التي تضم الكثير من الديانات والمذاهب، فالنصوص الحقوقية في الدساتير والمواثيق شيء واحترامها وتطبيقها شيء اخر بما يتعارض ومفهوم دولة القانون وظيفتها تقف بالضد من وظيفة الدولة الطائفية.

٤- اجيال حقوق الانسان في دول عالم الجنوب: ان تطور قوانين حقوق الانسان في اطار المنظومة الغربية واجتيازها مراحل طويلة من التقنين والتطبيق عبر ثلاثة اجيال مترافقة مع التطور الاجتماعي في عالم الشمال، هذا التركم الحقوقي، وضع دول عالم الجنوب في مأزق القصور الفكري والوظيفي عند تطبيق تلك الحقوق دفعة واحدة وبشكل متوازن.

٥- حقوق الانسان والحرب على الارهاب: شكلت ظاهرة التطرف واحدة من اهم التحديات التي تواجه العالم ككل والتي ادت الى قيادة الدول الكبرى حملة على الارهاب في كل دول العالم بما فيها دول عالم الجنوب، سواء في الداخل او الخارج مما دفع الى تجاهل كل الاطراف لحقوق الانسان وخرق المواثيق الدولية.